

## في العمق

## اتفاقيات السلام العربية طريق لتجديد السلطة الفلسطينية

الأجيال الصاعدة تبحث عن قيادة مرنة تتفهم التطورات وتتحرك بسهولة دعماً لحلم إنشاء الدولة



## أبومازن جزء من المشكلة لا الحل

وهذا الأمر جعل اللجنة المركزية لحركة فتح، التي يترجمها عباس تنتفض خوفاً من تداعيات تصريحات السفير الأميركي في إسرائيل، ووجهت السباب للنائب محمد دحلان، لأنه الأكثر قرباً من أفكار الأجيال الصاعدة واستطاع أن يلم شمل الكثير من الشتات خلفه، ويحظى بحضور قوي في الضفة الغربية وقطاع غزة بفعل الأدوار الإنسانية التي يقوم بها داخل القطاع.



ويرى مراقبون، أن انزعاج السلطة الوطنية لا يرتبط بمخاوفها من فرض رئيس جديد على الفلسطينيين، فهي تدرج استحالة حدوث ذلك على أرض الواقع، لكنها وظفت الموقف للتأثير سلباً على شعبية رئيس تيار الإصلاح داخل الحركة واستغلال البيان كأداة تشكيك مسبقاً في نتائج أي انتخابات، حال تم تات على مزاج قوى فاعلة داخلها.

وعدت اللجنة المركزية لحركة فتح إلى أن توجه سهام التشهير السياسي بالنائب محمد دحلان في خضم انتقاداتها لتصريحات السفير الأميركي وادعت بأنه مفضول من فتح منذ عام 2011، وزعمت أنه "مدان بقضايا ومتهم بجرائم ومطلوب للقضاء الفلسطيني ومن الشرطة الدولية".

وقال أستاذ العلوم السياسية بجامعة القدس أيمن الرقب لـ "العرب"، إن "الهجوم على النائب محمد دحلان يبرهن على أنه لا أمد لمصالحه داخل الحركة فتح على الأمد القريب، وأن حركة فتح ستستفيد من ضعفه الاستعداد في لم شمل الحركة في الوقت الذي خرج فيه دحلان لرفع الحرج عن السلطة برضه لتصريحات السفير الأميركي قبل أن تصدر اللجنة المركزية بيانها".

وأشار الرقب إلى أن هناك سيناريو لتشويه النائب دحلان، مثلما كان أبومازن هدفاً للتشهير قبل أن يتولى السلطة في العام 2003، والمقصود من التصريحات أن يهرول أبومازن إلى المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي دون شروط عبر استخدام فزاعة محمد دحلان، لكن في هذه الحالات أصبح الرأي العام الفلسطيني أكثر انقساماً بعد أن تواترت الاتهامات بين جميع الأطراف.

وبرأي الناطق باسم تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح عماد محسن، أن تجديد الشريعات أضحت عقيباً لأنه يرتبط بتوجهات إقليمية أكثر من كونه يعبر عن استقلال القرار الوطني، ويرجع السبب لسياسة الحماور التي غرته ومولته ودفعت لاستمراره. وأوضح محسن لـ "العرب"، أن نهاب قطر باتجاه دعم صفقة القرن بعيداً عن مرجعية الأرض مقابل السلام يعني أنه لن تكون هناك انتخابات قريبة وأن الأوضاع في قطاع غزة ستكون كما هي، الأمر الذي يؤكد بأنه لم يبق أمام الفلسطينيين لوقف الخطة الأميركية سوى الذهاب لخيار الانتخابات، وذلك ما يدعمه تيار الإصلاح الوطني ويسعى جاهداً للتوافق حوله مع القوى الوطنية على مختلف اتجاهاتها.

وحمل القيادي الفلسطيني البطانة الفاسدة حول الرئيس أبومازن مسؤولية اختطاف القرار الوطني ورهنه بيد الولايات المتحدة بعد أن ذهب هذا التيار بنفسه إلى واشنطن بحثاً عن طرح خطة مستقبلية تضمن بقاءه في السلطة، ووضع مستقبل أفراد السياسي بيد الإدارة الأميركية قبل أن يعلن الرئيس دونالد ترامب خطته التي رفضتها السلطة الفلسطينية، لأنها لم تحقق الحد الأدنى لما طالبت به من قبل، بالتالي أضحت تجديد الشريعات دمية تحركها قوى إقليمية كيفما تشاء.

## دورة الأجيال الفلسطينية

ذهب متابعون للتأكيد على أن هناك أجيالاً جديدة من الشباب التي نشأت في مخيمات اللاجئين لديها نصيب من الوعي بالقضية الفلسطينية، وإدراك بالتحويلات المحيطة بها، وتبحث عن قيادة تعبر عنها وعن طبيعة المرحلة الحالية التي تتوارى فيها التنمية والبناء مع التحجر الوطني، على أن يكون ذلك داخل الإطار العربي الداعم للقضية.

وتختلف طبيعة تفكير الأجيال الحالية عن سابقتها في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي التي قادت حركات المقاومة الشعبية نحو التحرير الوطني، وأضحى هناك تفهم للظروف الجديدة التي تمر بها القضية الفلسطينية، التي لا تزال تبحث عن يساير التغيرات والتطورات المتسارعة عبر قرارات مرنة تدرك حساسية العلاقة مع جميع الأطراف، حتى تتمكن من فرض رؤيتها لإعلان الدولة.

حالة الترهل الحالية التي تعاني منها مؤسسات الحكم الفلسطينية، وفي تلك الحالة سيكون حسم الصراع بيد قوى خارجية بشكل أكبر. ويمكن القول إن تجديد الشريعات أصبح ورقة سياسية تجيد الأطراف المختلفة للعب بها كأداة للضغط والمناورة، فأبومازن يتعمد عدم الذهاب للانتخابات حالياً ويصر على عدم وضع خليفة له للضغط سياسياً على الولايات المتحدة، ويدعم استمرار حالة الفراغ التي قد تهدد أمن إسرائيل إذا جرت صراعات مسلحة بين الفلسطينيين بالضفة الغربية حال وفاته فجأة من دون ترتيبات متفق عليها.

كما أن الورقة ذاتها تستخدمها الإدارة الأميركية كوسيلة للضغط على السلطة الفلسطينية، لمطالبتها بمزيد من التنازلات، لكنها في داخل قناعاتها لا تريد أن تفرض قيادة جديدة في الوقت الحالي، ولم تطلب ذلك بشكل صريح، وكل ما يصب في مصلحتها هو اختيار رئيس قوي لديه شعبية بين الفلسطينيين ويكون قادراً على تفسير الرؤية الأميركية للتسوية السياسية.

صناديق الاقتراع تتصاعد دوماً مع كل أزمة تمر بها القضية الفلسطينية في الداخل، لكنها سرعان ما تتناسى وسط دوامة من الخلافات والصراعات على المناصب السياسية، والكرة في جميع الأحوال في ملعب عباس، الذي عليه أن يعلن تشكيل حكومة وحدة وطنية وإقرار قوانين جديدة للانتخابات، بحسب ما نصت جميع المباحثات التي جرت في القاهرة بشأن المصالحة الفلسطينية. وقال عمر في تصريحات لـ "العرب"، إن "المحيطين بالرئيس أبومازن ليس من مصلحتهم اللجوء للانتخابات، لأنها سوف تفرز نظاماً مستحدثاً تبني عليه جميع المؤسسات الفلسطينية، وقد يكون خارج الإطار الجديد بما سيقلص نفوذهم الحالي، وبالتالي سننظر الكثير من ممارسات الفساد، وتطفو أزمة الموظفين في غزة مرة أخرى على السطح بكل تعقيداتها".

ولفت إلى أن بقاء الأوضاع كما هي من دون إحداث تقدم على المستوى السياسي يهدد تماسك السلطة الفلسطينية في المستقبل، لأنه حال حدوث مكروه للرئيس محمود عباس سيكون هناك صراع على السلطة ومن الصعب التحكم فيه مع

يلقي تطور العلاقات الخليجية الإسرائيلية بظلاله على شكل السلطة الفلسطينية الحالية، ومدى قدرتها على مسايرة التغيرات المتسارعة في المنطقة، بعد أن اختارت الأنزواء بعيداً، ولم تسع لتحقيق مكاسب سياسية جراء اتفاقي السلام اللذين أبرمتها الإمارات والبحرين مع إسرائيل. وهنا بدأ يتساءل السياسيون داخل البيت الفلسطيني ما العمل؟ وهل تكفي السلطة الوطنية بإصدار بيانات تنديد واستنكار، والتلويح بالذهاب نحو قطيعة عربية، أم أن هناك إجراءات داخلية ينبغي التحرك نحوها لجمع الصف والذهاب إلى الانتخابات وتجديد الشرعية؟

الفلسطينية". ولم توضح سبب التعديل، وعفا إذا كان بناء على طلب السفير أم لكونه تصويبا لخطأ وقعت فيه.

وسارعت أطراف فلسطينية عدة بإدانة تصريحات فريدمان، قبل تعديلها، وأولهم دحلان الذي قال "من لا ينتخبه شعبه لن يستطیع القيادة وتحقيق الاستقلال الوطني"، واعتبرها لا تزيد عن كونها تكتيكا مخادعاً هدفه إرهاب البعض وزعزعة الجبهة الداخلية التي بحاجة ماسة إلى تجديد شرعية القيادات والمؤسسات الفلسطينية كافة، وذلك لن يتحقق إلا عبر انتخابات شاملة وشفافة.

## موقف واحد وأهداف مختلفة

في كل الأحوال، رفع تصريح فريدمان القناع الخفي، الذي تريده القوى السياسية لعرقلة إجراء الانتخابات، بحجة رفض الاحتلال لإجرائها في القدس، وبدا أن هناك تياراً واسعاً داخل حركة فتح يدعم ذلك، ويتحالف مع حركة حماس التي تسعى أيضاً إلى استمرار الأوضاع كما هي، وتسببت الشخصيات الداعمة لهذا الاتجاه بموت المبادرة التي أطلقت منذ أشهر بشأن إجراء انتخابات عامة، ودخلت غرفة العناية الفائقة. ويتحكم التيار، الذي يترجمه أبومازن في خيوط اللعبة ويتواجد على رأس السلطة من دون معارضة تذكر بعد أن أطاح بتيار الإصلاح الذي تحفظ كثيراً على قرارات رئيس السلطة الفلسطينية، إلى جانب أن عباس أقدم من خلال المحكمة الدستورية، التي أسسها في العام 2014، على حل المجلس التشريعي.

وتستفيد حركة حماس من الوضع القائم لأنها تسيطر على غزة وتحصل على دعم مالي من قطر، ما يمكنها من الهيمنة على الأوضاع السياسية والأمنية في القطاع، وتنتظر ترتيبات صفقة القرن وفقاً لموازن القوى الحالية بما يدعم إقامة دولتها ويحقق التناقص عن الضفة الغربية، وهو أمر يبدو أن الدوحة تسعى لتفريده.

ويؤكد المحلل السياسي الفلسطيني عماد عمر، أن نداءات الجوع إلى

أحمد جمال كاتب مصري

القاهرة - أخذت التطورات على الساحة العربية بعد اتفاقيات السلام المبرمة بين الإمارات والبحرين مع إسرائيل أبعاداً أخرى مع تصاعد الحديث عن تحديد بديل لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبومازن)، الذي يقبع في منصبه منذ آخر انتخابات رئاسية جرت في العام 2005.

ومنذ ذلك التاريخ جُمدت العملية الانتخابية، التي من المفترض أن تجري كل خمس سنوات، ما أفضى إلى زيادة حجم المطالبات بالجوع لديها مرونة تمكنها من التعامل مع المستجدات الإقليمية المتلاحقة، وتوظيف الأوضاع الراهنة لتحويل الدولة الفلسطينية من حلم إلى واقع.

وحركت التصريحات المنتهية التي نشرتها الخميس الماضي، وأطلقها سفير الولايات المتحدة في إسرائيل ديفيد فريدمان، بشأن رغبة بلاده في استبدال الرئيس محمود عباس برئيس تيار الإصلاح الديمقراطي بحركة فتح النائب محمد دحلان، جانباً من المياه الراكدة.

لكن صحيفة "إسرائيل هيوم" التي نشرتها التصريحات، وهي مقربة من رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو، عادت بعد نحو تسع ساعات، وعذلت التصريح.

وفي البداية، نقلت الصحيفة عن فريدمان، قوله رداً على سؤال، عما إذا كانت واشنطن تدرس إمكانية تعيين دحلان المقيم كزعيم فلسطيني بدلاً عن الرئيس عباس "نحن نفكر في ذلك، لكن ليست لدينا رغبة في هندسة القيادة الفلسطينية".

ثم عذلت الصحيفة نص الكلام، وجعلت إجابة السفير الأميركي على السؤال "نحن لا نفكر في ذلك، وليست لدينا رغبة في هندسة القيادة

## لماذا تتكرر التحويلات المشبوهة رغم الرقابة

فاسدين في فنزويلا وأوكرانيا وماليزيا وتحويل أموال احتيال هرمي من خلال بنك آتش.إس.بي.سي وأموال مرتبطة بملياردير أوكراني حولها دويته بنك.

ويقول توم كاردامون، العضو المنتخب لشركة النزاهة المالية العالمية، وهي منظمة مقرها واشنطن تتتبع التدفقات المالية غير المشروعة في جميع أنحاء العالم، إن المصارف بحاجة إلى القيام بعمل أفضل لإغلاق جميع الحسابات بمجرد أن يروا أسباباً متكررة لتقديم تقارير الأنشطة المشبوهة.

ويؤكد المحلل المالي أن ثمة زبائن سيئون للغاية لدرجة أن العديد من تقارير البحث والإنقاذ يتم رفعها بشأنهم، ولكن لم يفعل أحد أي شيء حيال ذلك حتى الآن.

وتلقى الوثائق المسربة الضوء على نظام خاطئ حيث تشكو البنوك من التقارير التي لا تحصل على متابعة من السلطات، بينما يقول النقاد إن المقرضين يقومون بفحص الصناديق دون اتخاذ خطوات ذات مغزى لوقف الجريمة المالية.

إدارات الامتثال بالمؤسسات المالية حذرت طيلة السنوات الماضية من أن تلك الأموال "قذرة". وأدت موجة الغرامات الباهظة ضد البنوك الكبرى في العقد الماضي إلى انفجار في عدد المعاملات، التي يشير المقرضون إلى أنها مشبوهة ومع ذلك، ليس من الواضح أن كل التدقيق يحدث فرقا.

وقد نقلت المصارف أموالاً لأشخاص أو كيانات لم تتمكن من تحديد هويتهم، وفي كثير من الحالات أخفقت في تقديم تقارير الأنشطة المشبوهة المطلوبة حتى سنوات بعد ذلك.

ولكن المعاملات التي أبرزتها التقارير تضمنت أموالاً حولها كل من جي.بي. مورغان لأفراد وشركات قد يكونوا



وسوريا وليبيا، استطاعت الحصول على تمويلات ضخمة بطرق غير مشروعة.

ويكتف تقرير موقع بازفيد كيف أن خمس مؤسسات مالية عالمية وهي آتش.إس.بي.سي وجي.بي. مورغان تشيخ وديويتشه بنك وستاندرد تشارترد وبنك أوف نيويورك ميلون ظهرت بشكل متواتر في فئات سرية قدمتها مصارف محلية للحكومة الأميركية.

وتشير الوثائق المسربة، وهي ليست سوى نسبة ضئيلة من التقارير المقدمة لوحدة وزارة الخزانة الأميركية، إلى أن تلك المصارف حولت مبالغ ضخمة من أموال قد "تكون غير مشروعة على مدى نحو عقدين من الزمن" رغم التحذيرات بشأن أصول هذه الأموال.

ومع أن التقارير المكونة لتلك الوثائق ليست دليلاً بالضرورة على ارتكاب مخالفة، وفق بعض المحللين، بيد أن المعاملات التي تجاوزت قيمتها تريليوني دولار في الفترة الفاصلة من 2009 إلى 2017 تدعو إلى التوقف عند أسبابها ومسبباتها، خاصة وأن

واشنطن - يثير تكرار التحويلات المشبوهة، والتي تكشف موقع بازفيد الأميركي عن جزء بسيط منها، مسألة في غاية من الحساسية، وهي أن الرقابة على حركة الأموال العابرة من البنوك العالمية أثبتت أنها رخوة على الرغم من ترسانة القوانين والهيئات التي تتصدى للعمليات المحظورة.

توم كاردامون  
ثمة زبائن سيئون للغاية، ولكن لم يفعل أحد شيئاً حيال ذلك

ولكن حمل الاكتشاف الأخير، الذي نشره الاتحاد الدولي للمحققين الصحفيين وعدة منظمات إعلامية أخرى، عن مليارات الدولارات، وقد تكون دخلت في سياق عمليات واسعة لغسل الأموال ضمن شبكات دولية أسست شركات قانونية تعمل في الواجهة، في طياته مجموعة من التنازلات حول مدى تعامل الحكومات والسلطات النقدية مع هذه الظاهرة، إلا أن أبعاد استمرار مثل هذه العمليات ستكون تداعياتها أخطر إذا استمرت بوتيرة متسارعة. ولطالما ارتبطت عمليات غسل الأموال بالإرهاب، حيث هناك العديد من المنظمات المتطرفة مثل داعش والقاعدة، وأيضا الجماعات المحظورة مثل حزب الله اللبناني وميليشيات تابعة لتركي وإيران في كل من العراق